مجلـة البـاحث للـدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 12 / العدد: 01 / السنة: 2025 / ص ص: 383 - 409

القوانين الناظمة للتعليم إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر ما بين (1830-1954)

Laws regulating education during the French occupation of Algeria between (1830-1954)

تاريخ الإرسال:2024/03/26 تاريخ القبول:2024/10/24

رابح بوحبيلة* *Rabahbouhebila*
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل
UniversityMohamed Al-Siddiq Ben Yahya - Jijel
rabah.bouhebila@univ-jijel.dz

ملخـص:

لقد لجات فرنسا عند احتلالها للجزائر إلى شل العزائم ورفض كل مطالب الجزائريين، وظل "شارل كولومب" يسعى بين صفوف المساكين لمنعهم من التعليم العربي، بل لم يسمح حتى بتعليم الفرنسية، إلا بقدر ما يحتاج إليه. كما لجا إلى تطبيق سياسة التفقير والتجهيل وفصلهم عن العالم العربي، مدّعيا أن الجزائريين جنس منحط لا تنفع فيه التربية ولا يقبل التطور، ثم قضى على كل مؤسسات التربية والتعليم، وحول الباقي منها إلى مؤسسات إدارية وكنائس، إلى أن وصلت نسبة الأمية عند الإناث 96% سنة 1954 والذكور 94%.

الكلمات المفتاحية: تشريد المعلمين؛ سياسة التجهيل؛ ضرب الهوية الوطنية.

Abstract:

France, when it occupied Algeria, turned its back on the Algerian people, and Charles Colomb continued to seek refuge among the poor in order to prevent them from teaching Arabic. He even allowed French education only to the extent necessary. He also resorted to applying the policy of impoverishment and ignorance and separating them from the Arab world, claiming that the Algerians are a degenerate species. Education does not benefit and can not be developed, and then all educational institutions were destroyed and the rest of them were transferred to administrative institutions and churches. The percentage of

* - المؤلف المُراسل.

illiteracy in 1954 was 96% for females and 94% for males.

Keywords: *Neglect policy; Teacher displacement; Striking national identity.*

مقدمـة:

لقد كان التعليم قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر تسيّره معظم المؤسسات التعليمية كالمسيد*، المدارس القرآنية (الكتاتيب). حيث كانت القراءة والكتابة منتشرة بين الناس لارتباطها بالعقيدة الدينية. يتلقى المعلّم أجرة شهرية من تلامذته بالإضافة إلى الهدايا التي يتلقاها سنويا بحلول الأعياد وحفظ التلاميذ لجزء من القران. إذ كانت أكبر مؤسسة تغذّي المؤسسات الثقافية هي الأوقاف (الحبوس) التي تولي عناية خاصة في تمويل ومعيشة العلماء (المدرّسين). كما كانت معاهد التعليم تعمل على نشره بجميع مستوياته. وعلى الرغم من غياب الدولة كجهاز رسمي، فقد انتشر التعليم في الجزائر انتشارا واسعا، شمل كل المناطق العريقة وبعض المناطق الصّحراوية حتى اعترف الأوروبيون في بداية الاحتلال بانّ عدد المتعلمين في الجزائر يفوق عدد المتعلمين الفرنسيين في فرنسا.

لذا بدأت عملية التجهيل للشعب الجزائري بمصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية المحبسة على المؤسسات الدينية والتربوية، التي كانت توفّر الأموال اللازمة للإنفاق على التربية والتعليم.

ويوضّح "ل. رين" قائلا: "أننا أهم لنا التعليم في الجزائر لانشغالنا بفرض الاحتلال عن طريق الحروب وحولنا المؤسسات التعليمية عن أهدافها، وذلك لمصادرتنا للأوقاف، فكانت النتيجة الخراب الكامل للتعليم بعد أن هاجره المدرّسون".

حيث منعوا من ممارسة تعليمهم العربي الإسلامي وقضى على كل مؤسسات التربية والتعليم، وحوّل الباقي إلى مؤسسات إدارية وكنائس وطارد العلماء والفقهاء خارج الوطن مما انجرّ عنه الجهل الفقر، الأمراض والتخلّف بمختلف إشكاله المادية والمعنوية.

ISSN: 2352-975X ——— EISSN: 2588-2368

هكذا شرع لـ "رين" في محاربة اللغة العربية، وكثّف من إصدار المراسيم والقرارات والتعليمات لتطبيق هذه السياسة التجهيلية وتقنياتها مدّعيا أن: "الجزائريين جنس منحطّ متوحّش، لا تنفع فيه التربية ولا التعليم ولا يقبل التطوّر".

إذن من خلال العرض والتحليل لوضعية التعليم في الجزائر نصل إلى صياغة الإشكالية التالية: **كيف كان التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي وبعده؟ وما هي تطوراته في هاتين المرحلتين؟**

المحور الأول: وضعية التعليم الجزائري ما بين 1830-1900

الحقيقة أن الدارس للجانب التعليمي من تاريخ الجزائر العثمانية لا يجد إلى ما يشير إلى ذلك، لان التعليم في هذه الفترة ارتبط بالأفراد والعائلات والمؤسسات الخيرية الحرة[1]. في حين ظل دور الدولة العثمانية هامشيا، إذ لم يكن لها أي دخل ولا إشراف على هذا القطاع التعليمي. ولم تكن هناك مؤسسة حكومية خاصة بالتعليم كما نعرف اليوم كوزارة التربية، مديرية التربية، أو أية مؤسسة حكومية رسمية من حيث تأسيس المدارس وتحضير المدرسين وتنظيم التلاميذ ووضع البرامج الدراسية لذلك. وإذا كانت الدولة العثمانية لم تول اهتماما وعناية بشؤون التعليم والتربية فهي من جهة أخرى لم تعمل على عرقلة ومحاربة التعليم الخاص (العربي الإسلامي). ومع ذلك كثرت في الجزائر المدارس الابتدائية القرآنية وانتشرت في جميع القطر، وهذا ما جعل زوار الجزائر في العهد العثماني يشيدون بكثرة المدارس وانتشار التعليم وانخفاض نسبة الأمية آنذاك واعترف العسكريون الفرنسيون بان الجزائريين القادرين على القراءة والكتابة يفوق نسبة 55% والتي تفوق في ذات الوقت نسبة الذين يحسنون القراءة والكتابة في جنود الجيش الفرنسي الذي كانت نسبة الأمية فيه 45%[2]. كما أن الإدارة الفرنسة عند مجيئها لم تقم في بداية الاحتلال بايّ جهد في ميدان التعليم لكنهم فجيئوا بعدد كبير من كبار العلماء والمثقفين الذين برزوا في هذه

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

الفترة التركية العثمانية التي وصفها الأوروبيين بأشنع الأوصاف وزعموا أن الشعب كان جاهلا ومتخلفا، وان الحكام الأتراك عبارة عن عصابات من القراصنة لا هم لهم سوى البحث عن مصادر للثراء والغنم وممارسة العدوان على الجيران الأوربيين في البحر والشواطئ الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط. لكنها قامت فيما بعد بقطع شريان الحياة للمؤسسات التعليمية التقليدية وتركت الباب مفتوحا أمام كل مغامرة في هذا المجال، يقوم بها المهاجرون الذين استقرّوا في البلاد، بتشجيع من اللجنة البلدية لمدينة الجزائر، حيث تمّ تأسيس عدد من المدارس على يد هؤلاء لاستقبال الأطفال الفرنسيين والأوروبيين وكذلك الجزائريين منذ سنة 1832، لكن أولياء الأطفال الآخرين أحجموا عن إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس عندما تبيّن لهم أن هدفها ليس تعليم أطفالهم، وإنما تمسيحهم وتحويلهم عن دين إبائهم وأجدادهم. وهذا ما سنشرع في تفصيله لاحقا.

أولا- وضعية التعليم في الجزائر في الفترة الممتدة بين (1830- 1870)

كانت وضعية التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي تخضع لمعظم المؤسسات الثقافية في الجزائر كالمسيد، المدارس، الكتاتيب والزوايا، تقوم بمهمة التعليم وتشرف على تلامذته ومدرسته وبرامجه. وكانت أكبر مؤسسة تغذّي هذه المؤسسات الثقافية هي الأوقاف (الحبوس)، التي تعمل على تمويلها ومعيشة العلماء. وقد كانت بالإضافة إلى وظيفتها الدينية معاهد للتعليم بجميع مستوياته. وزيادة على ذلك كانت الصدقات والقضايا تلعب دورا هاما في انتشار المدارس ونشر التعليم ووصوله إلى تثقيف الشعب بمختلف فئاته، لانّ العثمانيين كأشخاص والجزائريين اشتركوا على السواء في تأسيس هذه المدارس والاعتناء بها، فكانوا يسهرون على تعليم وتربية أولادهم بإرسالهم إلى المدرسة (الكتاب) لتعلّم المبادئ العامة وحفظ القران.[3]

وعلى الرغم من اختفاء الدولة في هذه المرحلة، إلا أن التعليم في الجزائر انتشر انتشارا واسعا، وشمل كل المناطق العريقة ثقافيا في مدينة تلمسان وقسنطينة

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

والجزائر العاصمة وبعض المناطق بالصحراء، وخير شاهد على ذلك كتابات الأوروبيين عام 1836 التي صرّحت بانّ عدد المتعلّمين في الجزائر يفوق عدد المتعلّمين في فرنسا. غير أن مصادرة البنية الخاصة بالمتاجر استنزفت موارد التعليم الذي يعطى في المدارس وينتمي إليه من 2000-3000 تلميذ في كل مقاطعة وكل من 600-800 تلميذ في كل مقاطعة (ولاية) يصلون إلى دراسة علوم الفقه والشريعة فانبهرت فرنسا من كثرة المؤسسات التربوية التعليمية التي عثروا عليها في مدن: الجزائر وقسنطينة ووهران وتلمسان وبجاية. ولم تخل منها أية قرية أو مشته كما اندهشوا لضخامة المكتبات الخاصة التي عثروا عليها في تلك المدن ومن غناها بالكتب والمخطوطات في مختلف فروع العلم والمعرفة.

1- الوضع التعليمي الجزائري خلال (1830-1850): لم يكن من السهل على فرنسا عند احتلالها لمدينة الجزائر في 1830 أن تفرض نفوذها داخل البلاد، خاصة في مقاطعة وهران وقسنطينة ومنطقة الصحراء (الجنوب)، فكتفت الحكومة الفرنسية باحتلال النقاط الساحلية أو ما يصطلح عليه الاحتلال الناقص أو المحدود (*L'occupation restreinte*).

وحاولت في اتّصالها بالشيوخ ورؤساء القبائل ليعترفوا لها بالسيادة على تلك الأقاليم الداخلية، لكنها لم تفلح نتيجة لمعارضة الجزائريين لفكرتهم المطروحة وتصميمهم على المقاومة[4]. واستمرت السنوات العشر الأولى من الاحتلال والعمل العسكري للقضاء على القوات الشعبية الرافضة للاحتلال الأجنبي، إلى أن تمكّنت من احتلال مدينة قسنطينة والقضاء على ثورة الأمير عبد القادر في 1847.

ومع ذلك كانت آرائهم متناقضة حول ما إذا كان يجب تعليم الجزائريين أو عدم تعليمهم. فالرأي الأول يرى أن تركهم في الجهل يسبّب وجود جيش بين المتعصبين الدينيين (*fanatiques religieux*).

أما الرأي الثاني المعارض لتعليمهم يرى انه يجب إبعادهم إلى المناطق النائية

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

والصحراوية. وهكذا ظلّ التعليم يعتمد على الجزائريين أنفسهم.

2- الخطوط العامة للسياسة التعليمية في الجزائر ما بين (1850-1880): لقد انعدم وجود تعليم في الجزائر في الأيام الأولى من الاحتلال الفرنسي بانعدام وجود الاستقرار والأمن في البلاد. وحاولت إخضاع الشعب الجزائري الذي رفض وجودها، فكانت جهوده لتعليم الجزائريين شبه معدومة تقريبا. ففي سنة 1833 فتحت مدرستان سمّيت بمدارس التعليم المتبادل (*L'enseignement mutuel*) واحدة في وهران والثانية في عنابة[5].

أما أول مدرسة أنشئت لتعليم الجزائريين باللغة الفرنسية هي المدرسة الابتدائية، التي سمّيت بالمدرسة العربية- الفرنسية (*école arabe–française*) سنة 1836 بمدينة الجزائر خاصة بالذكور[6]، وكان الغرض من أنشائها تقريب الجزائريين من الأوربيين وكسب ولائهم، قصد تحضيرهم للإدماج حيث تمّ جمع 60 تلميذ لهذه المدرسة (كلّهم من أبناء الموظفين لدى الحكومة) يشرف عليهم مدرسان واحد فرنسي والآخر جزائري. كما تأسست أول مدرسة للبنات في العاصمة سنة 1845 من مبادرة خاصة، إلى جانب فتح أول مدرسة للجزائريين الكبار في 1837 باللغة الفرنسية للذين يشتغلون في الخدمات والإدارات الفرنسية، إذ كان عدد التلاميذ الجزائريين في 1844 حوالي 7 تلاميذ مقابل 100 تلميذ أوربي. وتأسست أول مدرسة للبنات في الجزائر العاصمة في 1845.ومع ذلك ظلّت نسبتهن جد قليلة فحتى سنة 1880، كان عددهن يتراوح ما بين 35 و40 تلميذة.

كما منحت مدرسة لكبار الموظفين بالإدارة الفرنسية سنة 1837، وبالمقابل كان التعليم الأوروبي منتشرا. ففي سنة 1878 كانت نسبة تعليم الأوروبيين بالجزائر 19,2 % بعد أن كانت 7% سنة 1850، حيث كانت توجد مدرسة في كل بلدية ولكل 533 ساكنا مدرسة لكل 40 تلميذ. وكان تعليم الجزائريين يخضع مباشرة لإشراف الحاكم العام وحتى سنة 1848 كان تابعا لوزارة الحرب الفرنسية، بينما كانت

ISSN: 2352-975X ——— EISSN: 2588-2368

إدارة التعليم في المدارس الأوربية تتبع مباشرة وزارة التربية والتعليم في فرنسا[7].

أما فيما يخص سياسة المعاهد التعليمية، فقد صدر مرسوم إمبراطوري في 14-03-1957، تأسس بموجبه أول معهد عربي- فرنسي. وكان أول الرؤساء الجزائريين والعائلات الكبرى وأبناء الفرنسيين أول من التحق به في بداية 1858 مخصّصا لـ 150 طالبا الذين خدموا ويخدمون القضية الفرنسية. وفي 16-06-1865 صدر مرسوم إمبراطوري آخر نصّ على تأسيس معهدين في قسنطينة ووهران لتقليص عدد تلاميذ المدارس العربية الإسلامية الخاصة، قصد التقليل من النفوذ المعادي للوجود الفرنسي حيث نصّت المادة 05 من مرسوم 1897/03/01: " انّه لا يحقّ لكل مترشح التقدم إلى امتحانات الدخول لهذه المعاهد إذا لم يكن فرنسيا أو متجنّسا بالفرنسية ".

فبموجب مرسوم 30-09-1850 تم إنشاء ثلاث مدارس إسلامية في تلمسان، الجزائر وقسنطينة تختص بالدراسات التعليمية الهادفة إلى تكوين وتخريج موظفين تحتاجهم الإدارة الفرنسية كالمفاتي والعدل والترجمة ومعلّمي اللّغة العربية يشرف عليها الفرنسيون الهدف منها تكوين فئة مسلمة تلعب دور الوسيط بين السكان والإدارة الفرنسية. وفي سنة 1857 صدر مرسوم ثان يدعم مرسوم 1850 يزيد من نفور التلاميذ الجزائريين من هذه المدارس، وذلك بفرضهم شهادة الكفاءة الإجبارية للطلاب مع العلم أن الطالب لا يتحصّل على هذه الشهادة إلا بعد أن يكون قد تابع دراسته الابتدائية في المدارس العربية الفرنسية (الحكومية)[8].

ثانيا- نشوء المعاهد والمدارس الإسلامية في خدمة الحكومة الفرنسية:

إن تعليم الجزائريين أو ما نسميه " بالسياسة التعليمية الفرنسية "لم يصبح موضوعا للدراسة إلا بعد سنة 1850، وخاصة بعد مجيء الإمبراطورية إلى الحكم في فرنسا. ففي هذا التاريخ قرّرت السلطات الفرنسية تنظيم تعليم الجزائريين، بعد أن وجدت نفسها في حاجة إلى رجال الدين الإسلامي والمدرّسين، تصنعهم بيدها على الطريقة

التي تشهدها (الطريقة الفرنسية)، في تولّي المناصب والوظائف الدينية للإفتاء والقضاء والتدريس والترجمة في الخدمات والإدارات الفرنسية، وكذا الإمامة في المساجد الرسمية والحكومية، لأنها أصبحت تخشى من خريجي المدارس القرآنية والزوايا وكل المؤسسات الثقافية الحرّة. كما كانوا يتزعّمون قيادة الثورات الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي.

وقد جاء تأسيس أكاديمية الجزائر (مديرية التربية والتعليم سنة 1848) ليتمّ اتصالها مباشرة بوزارة التربية والتعليم في باريس ويظهر من خلال هذا التنظيم الجديد والأولي الذي يحيّز الإدارة الفرنسية للفرنسيين وتمييزها بين التعليميين:

1- الأول منظّم وخاص بالأوروبيين.

2- أما الثاني فلا أساس له وخاص بالجزائريين.

لذا حاولت السلطات الفرنسية تنظيم تعليم خاص بالجزائريين، لتكوين أفراد موالين لها. فكانت مراسيم تأسيس المدارس والمعالم العربية الفرنسية والإشراف على التعليم العربي الإسلامي ووضعه تحت الإدارة الاستعمارية. إذ كان هذا التعليم مخصصا لأقلية معينة من المجتمع، بينما كانت الأغلبية منه تعيش في الجهل والحرمان الثقافي. كما كانت هذه السياسة تهدف إلى القضاء على الثقافة الوطنية ونشر التعليم الفرنسي مكانها بين أوساط معينة من السكان، تجعلها ميدان تجربتها الاستعمارية قصد تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع فرنسي والحاقه مباشرة بفرنسا وعلى ضوء هذا التغير، انتهجت الحكومة الفرنسية سياسة الفرنسة أسلوبا والإدماج غاية، لتحقيق أهدافها الاستعمارية.[9]فكان احتلالها للجزائر انعكاسات خطيرة ونتائج سلبية، سيما على المستويين الثقافي والتعليمي. من نتائجها تدمير المؤسسات الثقافية وتشريد المدرسين وتشتيت التلاميذ وتوقيف نشاط الزوايا والمساجد والمدارس. ووضح "توكفيل *toque villes*" في تقرير له سنة 1848 بقوله: "لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال وحركناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة، وأنقصنا المؤسسات

ISSN: 2352-975X ——— EISSN: 2588-2368

الخيرية، وتركنا المدارس تندثر، وبعثرنا الحلقات الدراسية. لقد انطفأت الأنوار من حولنا وتوقف انتقاء رجال الدين ورجال القانون. وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإنساني أشد بؤسا وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مما عليه قبل أن يعرفنا"[10]. ولم يتوقف الدمار الفرنسي عن هذا الحد، بل نزلت حتى الأرقام، حيث كان عدد سكان الجزائر العاصمة سنة 1840 يفوق 912000 نسمة، بها 24 مدرسة قرآنية تستقبل أكثر من 600 تلميذ. ومنذ 1846 انخفض هذا العدد إلى 14 مدرسة، بها 400 تلميذ[11].

وفي سنة 1849 وصلت وضعية التعليم إلى أسوأ حالة بسبب إتلاف جميع المصادر التعليمية الأمر الذي اضطر بالراغبين في التعليم والشغل إلى التفكير في الهجرة خارج الجزائر. كما قل الطلب على الدراسات العليا لعدم قدرتها على ضمان مستقبل خرجيها. وفي منطقة القبائل تقلّص بسبب الفقر فأصبحت العائلة والقبيلة في حاجة ماسة إلى كل أفرادها لمساعدتها في العيش والبقاء. ومن هنا باتت المدارس خالية ومهجورة.

ويعترف الفرنسيون بما قاموا به، ومنهم الجنرال "*Lamoricière*" المعروف بتديّنه، حيث يقول: " حللنا بمدينة الجزائر فاتّخذنا من المدارس مخازن وثكنات وإصطبلات واستحوذنا على أملاك المساجد والمدارس لنعلّم الشعب العربي، مبادئ الثورة الفرنسية ولكن مع الأسف إن المسلمون رأوا في ذلك ضربة للدين والعقيدة [12]حتى قال حمدان بن عثمان خوجة: "إن السلطة الفرنسية استولت على مساجدنا ومعابدنا ولم يبق من هذه الأماكن سوى الربع"[13].

ولم يكتف المعمرون بهذا، بل صبوا غضبهم على الإمبراطور "نابوليون الثالث"، حينما أراد نشر اللغة العربية سنة 1865 وابدى اهتماما بالعبادات الدينية، على اعتبار أن الجزائريين متمسّكين بالديانة الإسلامية وهي أمر ضروري، مما جعل الصحفي "طومسون" بجريدة الأخبار، يصف المبادئ القرآنية بالبربرية قائلا: "الجميع

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

يتفق على أن مبادئ الديانة المسيحية- بكل ما يوجد فيها من عيوب ونقائص- هي أحسن من مبادئ الدين البربرية اللاأخلاقية."[14]

ولجلب سكان الجزائريين نحو السياسة الاستعمارية أكثر رأى الجنرال "ماكماهون" (الوالي العام في الجزائر)، بأن أنجع وسيلة لذلك، هي فتح المدارس العامة لأطفالهم. وهذا أفضل بكثير من ضرب دياناتهم. ولهذا الغرض فقد أصدر تعليماته إلى كل الضباط يأمرهم فيها لإنشاء مدارس استقبال أبناء المسلمين على السواء، ومع ذلك فإن هذا المنشور السري قد تلقى معارضة شديدة من قبل لا فيجري سنة 1868.[15]

1- أهداف السياسة التعليمية في الجزائر: كان الهدف من تأسيس المدارس الحكومية الفرنسية تكوين (فئة) معيّنة من الموظفين في الإدارات الفرنسية من جهة، ومنع الجزائريين من التعليم العربي الإسلامي قصد ربطهم دائما بفرنسا من جهة ثانية. وقد ابدى بعض الفرنسيين قلقهم وعلى راسهم "مارسيه كولومب *M.COLOMBE* من خطورة ترك الجزائريين من دون تعليم فرنسي، لأنّ ذلك يجعلهم عرضة لتأثير رجال الدين والمدرّسين الجزائريين الذين ينشرون بينهم أفكارا معادية للاحتلال.

وظلّت تطلق على المدارس التي أنشأتها خصّيصا للجزائريين اسم "مدارس أطفال الأعيان"؛ لأنها تخصّ أبناء الموظفين والعائلات المنتقدة والأفراد الموالين للقضية الفرنسية. ولم يستفد من هذا التعليم أبناء الشعب حتى في السياسات التعليمية اللاحقة (سياسة الإمبراطورية وسياسة الجمهوريين خاصة). فهذا التعليم لم يؤسّس إلا لتلقين الجزائريين دروسا في الاستغلال، محاولا بذلك إقناعهم، بانّ الاحتلال الفرنسي للجزائر ضروري ولا مجال لرفعه عنهم.

2- وسائل هذه السياسة: لكي تحقق الإدارة الفرنسية سياستها التعليمية اتبعت عدة وسائل منها تأسيس المدارس الفرنسية المسماة بالمدارس العربية - الفرنسية، لأنها تشمل على تعليم مزدوج (عربي وفرنسي) وتعليم الجزائريين بفرنسا.

ISSN: 2352-975X ——— EISSN: 2588-2368

لقد حاول الفرنسيون بالطريقة الثانية التأثير على الجزائريين بكسب المثقفين منهم وإرسالهم في زيارات إلى فرنسا، للقيام باتصالات وجولات تجعله أداة مطيعة في يدهم يمجّدون فرنسا. وبالتالي يصبح هذا التأثير سهلا على كامل السكان. وفي هذا الصدد كتب وزير الحرب الفرنسي إلى المارشال فالي"*vallée*" الحاكم العام في 1837/11/20 قائلا: "إنها الوسيلة الناجحة حتى نجمّد للعرب منافع حضاراتنا..." إلخ.

وفي 1834/05/11 صدر قرار ملكي بتأسيس معهد خاص للعرب بباريس، إلا أن هذا المشروع لم ينفّذ لمقاومته من بعض الفرنسيين وكذا الجزائريين. وكان الجنرال "بيجو" من أنصار فكرة تعليم الأقلية لخدمة الأطماع الفرنسية الاستعمارية والقضاء على الكيان العربي الإسلامي في الجزائر(16).

3- موقف البرلمان الفرنسي من هذه السياسة: انقسم هذا البرلمان في سياسته بين معارض ومؤيد، كانقسام السياسة التعليمية الفرنسية نفسها حول قضية تعليم الجزائريين التي ظلت من المشاكل العالقة والمستعصية للوصول إلى الحل للسياسة الفرنسية في المستعمرة.

أ- الموقف المعارض: لم تشمل المعارضة الحكومة العامة بالجزائر والحكومة الفرنسية والمستوطنون الأوروبيون، وإنما شملت أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب. فالبرلمان هو الذي يقرّر ميزانية التعليم، حيث كان يخصّص 400 ألف فرنك سنويا لتعليم الجزائريين منذ 1892. ورغم هزالة هذا المبلغ فقد انخفض سنة 1895 إلى 265 ألف فرنك، ثم انخفض ثانية سنة 1897 إلى 200 ألف فرنك. فمقرّر وميزانية الجزائر بمجلس النواب أمثال: "بواسوران وشودي" كانوا يرون في القروض المخصّصة للمدارس الجزائرية تبذيرا للأموال، وبإمكانها أن تستغلّ وتستثمر في مجالات أخرى.

واقترح "باسوران" تخفيض المبالغ المخصّصة لمساعدة البلديات على تأسيس

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

المدارس، للحدّ من نسبة المتعلمين والاكتفاء بتقديم تعليم مهني بسيط وأولي تخدم الأوروبيين قبل الجزائريين، حتى إن التعليم الإجباري الذي جاءت به مراسيم: (1883، 1887، 1892)، والتي أراد الجمهوريون منها تطبيق النظام الفرنسي على المستعمرة الجزائرية لم تطبّق إلا على منطقة صغيرة من هذا البلد تسمى فور ناسيونال (بمنطقة القبائل). وقد ردّ "رامبو" على "شودي" كمدّعى بأن فرنسا قامت بتعليم الجزائريين قائلا: "لم تعلّم إلا حوالي 16 ألف جزائري من مجموع 4000.00 نسمة، أي تلميذ لكل 250 ساكنا، وحتى توزيع المدارس الفرنسية لم يكن عادلا بين المناطق كلها".

والواقع أن مجلس النواب ومجلس الشيوخ الفرنسيين لم يكونا متحمّسين لتعليم الجزائريين، رغم تدخّلات بعض الشخصيات لرفع القروض المخصّصة للبلديات لتأسيس المدارس، بسبب معارضة أغلب أعضاء المجلسين لكل ما يهم الجزائريين، فكان بعضهم يرفض التعليم الكلاسيكي المشابه للنظام المدرسي الفرنسي ويريد التعليم المهني، ومنهم المقرر لميزانية الجزائر (شودي) نما طالب آخرون وعلى رأسهم (بواسوران) صراحة إيقاف مهمة تعليم الجزائريين مبرزا الدلائل التالية: "لا تزرعوا سيطرة الموظفين العرب، لا تحضروا إطارات الحرب المقدمة، لا تعلموا هؤلاء أقوياء الإيمان"[17]

- مراجعة مراسيم (1892/10/17) وتحويله لفائدة الأوروبيين، باعتبار الجزائريين رعايا فرنسيين وليسوا مواطنين فرنسيين كما جاء في هذا المرسوم.
- تقليل قدر الإمكان من المدارس الابتدائية إن لم يكن إلغائها نهائيا.
- تطوير التعليم المهني مع إعطاء بعض المبادئ في الفلاحة.
- إعادة إصلاح وتنظيم المدارس الإسلامية في إطار فرنسي.

ISSN: 2352-975X ——— EISSN: 2588-2368

ب- الموقف المؤيّد: لم يخل والبرلمان الفرنسي من المدافعين عن تعليم الجزائريين رغم المعارضة الأوروبية الشديدة، حيث كان أبرزهم "روزي"؛ حيث كان الأوروبيون المدافعون عن تعليم الجزائريين في مجلس النواب والشيوخ في مناقشة ميزانية التعليم يرون أن المدرسة تساعد على كسب العنصر الوطني والتغلغل في أعماقه، لتفادي غضبه ضد الاحتلال واستخدامه في المشاريع الاستثمارية[18].

المحور الثاني: منظومة التعليم الأهلي تستكمل هيئتها والتشريع المدرسي الفرنسي يترصّد أبوابها

على الرغم من أن هذه المنظومة استكملت عملها، إلا أن توصيات لجنة مجلس الشيوخ في الحقيقة لم تهدف إلى ترقية المجتمع الأهلي، بل هي تلتقي مع رغبات المستوطنين مع الفارق في كون هؤلاء الأخيرين يريدون حجب التعليم كلّية عن الأهالي كما سنتعرض إليه لاحقا.

أولا- منظومة التعليم الأهلي تستكمل هيئتها

1- من سياسة التعليم الإسلامي إلى سياسة التشريع المدرسي الرافض للتّمدرس:

- تبرز ملاحظة "*Mac-Mahon*" سنة 1869 على أن الكثير من القادة الفرنسيين يتّفقون على الاعتراف بأن السكان المسلمين هم أكثر عدوانية تجاهنا اليوم ممّا كانوا عليه في 1845. وفي سنة 1854 صنّف استبيان جديد بين تنوّع مراكز الاهتمام، وبالتوازي مع دقة البحث، وهو يضم: "مراقبة التعليم العام والطلبة "(معلمي الكتاب) ورؤساء الزوايا، فحص التسجيلات التي ينبغي أن تكون تحت أمرهم، تسجيل عدد التلاميذ، التأكد من أن المعلّمين قد أجرهم أولياء الأطفال، ومن أنهم قد أعطي لهم ما هو من حقهم".

- هذه شهادة تقرير المفتشية العامة للجنرال "كام و*campo*" للجزائر العاصمة سنة 1854: "أن التعليم العام للأهالي لا يزال غير كاف على الإطلاق، بعد عجزنا

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

عن رقابته وتوجيهه نحو هدف يوافق مصالحنا وسياستنا (...)، وسيوجد بالتأكيد تنظيم جديد كلّيا ينص فيما بعد للتعليم العام (...)، فيجب أن نترك الوقت بعناية لكل ما يخصّ طبيعتهم وتمدينهم، وأن نسمح بالمحاولات التي ستجري في هذا الاتجاه، فليس علينا أن نفهمها إلا بتحفظ، وأن ندعم التعليم الحالي ونراقبه ينبغي أن نوجد معلّمون للمدرسة من الدرجة الأولى والثانية، وينبغي أن نرافقهم ونحميهم في نفس الوقت، وعلينا أن نتخلّى على كل الطلبة الذين يعادوننا ولا يحسنون لنا عن تعليم كراهية اسم فرنسيين، ونتركهم يتغنّون بفقدانهم مساعدتنا"[19].

وهكذا لم تتغير ثورة 1871، رغم الفشل المرير الذي فرضته على السياسة المدرسية الرسمية. وقد عهد الأمير "قيردون "*Guerdon*" في رسالة إلى مدير المعهد الديني في 1873/01/09 مراقبة كل المدارس العربية- الفرنسية في المناطق المدنية، وقرر في هذا الخصوص تفتيش الزوايا. كما أعدّ مشروع لإعادة تنظيم عام في هذا الشأن، والذي صار مرسوما في 1875/08/15 حول تنظيم مصلحة التعليم العام في الجزائر. وآخر قرار اتخذه "جول فيرى*j.Ferry*" هو جعل التعليم الابتدائي مجّاني في المدارس العربية - الفرنسية لمنطقة هذه العيادة.

وقد جاء في تقرير 1859: "نعتقد انّه علينا أن نقلّص عدد المدارس وأن يكون في متناولنا أكثر مما هي الآن، لكي نتمكّن من ممارسة رقابتنا بسهولة". ويلخّص أحد الضباط رأيه قائلا: "إن العمل المباشر غير ممكّن للفرنسيين في التعليم في الصوامع، وغير ممكن تجاه المدارس الابتدائية. فينبغي إذن أن نسمح بالوضع الحالي للأمور ونقصر مهمتنا على رقابة صارمة ومستمرة على مناوراتهم السياسية حتى تحطّم تطورات أفكارنا "سلطتهم الخفية".

ويبقى الحل مثلما هو بالنسبة للتعليم الابتدائي أن ينشأ تعليم مواز، وهي فكرة قديمة، لكنها تظهر أكثر فأكثر.

ISSN: 2352-975X ——— EISSN: 2588-2368

2- التشريع المدرسي الفرنسي وانعكاساته السلبية على تعليم الجزائريين: لقد جاء في هذا المرسوم في موضوع تعليم الجزائريين ما نصّه:[20]

1- يعطى التعليم الابتدائي لكل الأطفال الذكور في المدارس العمومية أو المدارس الخاصة.

2- يجب أن يكون لكل بلدية عدد كافي من المدارس لاستقبال كل الأطفال الذكور الأهالي.

3- تخص إجبارية التعليم بعض المناطق التي يعيّنها الحاكم العام، ولا تشمل إلا الأطفال الذكور.

4- احترام وضمان حرية الفكر عند الأطفال.

5- تخضع المدارس التحضيرية الوحيدة بإشراف مدرّس أهلي لرقابة المدراء الأوربيين للمدارس.

6- تأسيس شعبة خاصة موجّهة لاستكمال تكوين المدرّسين الفرنسيين لتعليم الأهالي.

7- تخضع المدارس الإسلامية وكذا المدرّسين إلى موافقة الحاكم العام.

8- يقوم مفتش والتعليم الابتدائي الأهلي بمراقبة المدارس العمومية والخاصة، وقسّمها هذا المرسوم حسب المادة 13 كالتالي:

أ. المدارس الرئيسية (*écoles principale*)؛ تشمل ثلاثة أقسام وعلى رأسها مدير فرنسي.

ب. المدارس الابتدائية *(écoles élémentaire)*؛ تشمل قسمين وعلى رأسها مدير فرنسي.

ج. المدارس التحضيرية: *écoles préparatoires*)؛ تشمل على قسم واحد ويشرف عليها نائب من الأهالي يحملون الشهادة الابتدائية (*brevet élémentaire*)

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

أو معروفون من الأهالي، تخضع هذه المدارس لرقابة وإشراف مديري المدارس الرئيسية أو مدرّسي المدارس الفرنسية.

د. المدارس الصبيانية *(écoles enfantines)* مفتوحة للجنسين ابتداء من السن الرابع.

هـ. مدارس للبنات.

وقد حدد هذا المرسوم صلاحيات كلّا من الحاكم العام ومدير التربية في شأن التعليم الجزائري، وأمام تشابك هذه الأمور الإدارية لا نتوقّع تطورا كبيرا في ميدان التعليم، لأن القضية تتطلّب أساسا الموافقة الحكومية للإدارة الفرنسية في الجزائر ففي سنة 1893 كان عدد المدارس الخاصة بالجزائريين موزّعة كالاتي: 20 مدرسة رئيسية 60 مدرسة تحضرية، 45 مدرسة ابتدائية، 07 مدارس صبيانية، 06 مدارس للبنات[21].

والآن سنوّضح الجدول[22] التالي للتطوّر البطيء الذي عرفه تعليم الجزائريين من حيث عدد تلامذته والأقسام والمدارس التي تأسست من أجله منذ 1892-1900.

السنة	المـــدارس	الأرقام	التـلاميـــذ
1892	124	218	12263
1893	138	244	13439
1894	163	273	16794
1895	178	353	20264
1896	182	360	21022
1897	187	392	22468
1898	199	412	23823
1899	221	447	22128
1900	221	460	24565

من خلال أرقام هذا الجدول يمكن القول: أين هي مهمّة فرنسا التعلمية من كل

ISSN: 2352-975X ——— EISSN: 2588-2368

هذه الأرقام الضعيفة والنسبة العديمة المعنى؟ أين تمدنّها الذي وعدت الاطلاع به لإخراج شعوب المستعمرات من الجهل والتخلف والفقر؟

فبعد سبعين سنة من الاحتلال لم تستطع السلطات الفرنسية ضمان الحدّ الأدنى من التعليم الابتدائي للجزائريين، ناهيك عن التعليم الثانوي والعالي المنعدمين تماما[23].

ثانيا- موقف فرنسا من حركة التعليم العربي الإسلامي ورفض الشعب الجزائري لقوانينها

لقد أدرك الاستعمار منذ البداية أن استمرار التعليم العربي في الجزائر لا يكون في صالحه، مهما احتاط في مراقبته وتفنّن في طرد معلّميه فعمد إلى الاستيلاء على أوقافه وتعطيل معاهده، وفرض نوعا من التعليم يقتصر فقط على حفظ القرآن في الكتاتيب.

غير أنّه لم يمض وقت طويل حتى تحوّلت الزوايا والمساجد إلى معاهد ومدارس وقلاع تتطلّع بمهام المقاومة الصامتة لمخطّطات الاستعمار والمبشّرين المسيحيين[24] لها، خاصة بعد تأسيس جمعية العلماء سنة 1931.

أما ما زاد عن حدّة المشكلة هو صدور قرار رسمي سنة 1938 يقضي بالحدّ من تعليم العربية للأهالي ما أمكن، وقد كان تطبيق هذا القرار بمثابة ضربة قاسية للمدرسة العربية وللحركة الإصلاحية في الجزائر قاطبة. وتتميّز الفترة الممتدة بين 1938 - 1945 بكونها فترة صراع عنيف بين الإصلاح وأعدائه، يتمثّل في محاولات للتضييق على التعليم الإسلامي ومنع المعلّمين من كل نشاط.

وقد بلغ عدد قضايا محاكمات المعلّمين التابعين لجمعية العلماء بتهمة تعليم اللّغة العربية والدين الإسلامي للعام الدراسي 1948-1949 (27) قضية حكم فيها بالتغريم، وفي 03 بالتغريم والحبس، وفي واحدة منها بالسجن والتغريم المضاعف[25].

لقد حاولت فرنسا من خلال قوانينها إخضاع الشعب الجزائري إليها، لكن هذا

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

الشعب المخالف الأوربيين، كان دائما ينفر من القوانين الفرنسية، لأن في غالبيتها كانت ترمي إلى حماية المصالح الفرنسية ومصالح المستوطنين في الجزائر، فكل القوانين التي أصدرتها فرنسا لم تكن تراعي فيها مصالح السكان الأصليين وحقوقهم، بل عملت على أزاحتهم من أراضيهم واستعملت وسائل مختلفة مثل: الضرائب والضغوط، والقوانين الجائرة، لإجبار الجزائري على ترك أرضه أو بيعها مرغما.

وهكذا، على الرغم من أن القوانين الفرنسية كانت تمنح للأهالي الجزائريين كتلك التي تتعلق بمنح الجنسية الفرنسية، إلا أن اغلبها كانت غير عادلة. لذلك لم يتجاوبوا مع ما كانت تطمح إليه السلطات الفرنسية ورفضوا تلك القوانين، الأمر الذي أدى بها في 1919/02/04 لإعادة النظر في قانون الأهالي لسنة 1865، وهو ما يفسّر عدم جدوى المساعي الفرنسية ففي ظرف 56 سنة (1865-1921) لم تنجح فرنسا إلا في جلب 1839 جزائري إليها ومنحه الجنسية الفرنسية من بين 756 489 جزائري؛ أي بنسبة 0.04 % من الأهالي.

نستنتج من هذا، إن الجزائري المسلم كان يرفض كل ما هو فرنسي، وأنّ العقيدة الإسلامية لعبت دورا هاما في هذا المجال[26].

1- ارتفاع نسبة الأمية والشروع في الهجرة الخارجية: إن الدور الذي لعبته سياسة فرنسا في تحطيم المستوى التعليمي، وانتشار الأمية وسط الجزائريين سأهم كثيرا في دفع عجلة الهجرة إلى الأمام وأصبح التعليم المؤهل الأساسي للحصول على أي علم لائق داخل الوطن[27].

وإذا كانت الخطة الرامية لإبقاء الأغلبية من الجزائريين أميين حتى لا يتعرّفون على حقوقهم السياسية والاقتصادية، فقد كان بالفعل لهذه السياسة أثرها السلبي على عدد لا يحصى من سكان الجزائر والمتمثلة في عدم إمكانية معرفة القراءة والكتابة، وتدلّ إحصائيات 1944 إن عدد الأطفال الجزائريين الذين كانوا في سن الدراسة بلغ 1250000 مسلم، لم تتح لهم فرصة التعليم الابتدائي إلا لـ11000 شاب من

ISSN: 2352-975X ——— EISSN: 2588-2368

مجموع عدد الذكور المذكورين أنفا.

وفي عام 1954 كان هناك 2070000 طفل جزائري تتراوح أعمارهم بين 4-5 سنة لم يتمكّن من الحصول على شيء من التعليم الابتدائي إلا 307100 من هؤلاء الأطفال المسلمين.

أما بالنسبة للتعليم الثانوي والجامعي لم يكن أحسن من التعليم الابتدائي، لأن التعليم الثانوي لم يكن مجانيا والمجانية كانت تمنح للطلبة المتفوقين، ومع ذلك فإن عدد الذين يمنحون المجانية هزيل جدا. كما أن طلبة التعليم الثانوي كانوا يجمعون من بين العائلات الغنية كالملاك والتجار والموظفين.

لهذا نجد أن نسبة ضئيلة وصلت إلى تعليمها الثانوي والجامعي. فعند اندلاع الثورة كان هناك 5308 شاب و953 فتاة في الثانويات التي بلغ عددها آنذاك 49 ثانوية في أنحاء القطر الجزائري من مجموع 34468طالب[28].

أما على المستوى الجامعي كان حظ المتعلمين هو نسبة واحد لكل 15342 مواطن جزائري، في حين كانت نسبة الطلبة في فرنسا واحد لكل 300 مواطن فرنسي. أما المعمّرون فكانت نسبة الطلاب أعلى من مستوى فرنسا، حيث كان طالب جامعي لكل 227 أوربي مقيم بالجزائر[29].

وبسبب كل هذه الظروف وفي وسط لا يخل ومن التمييز العرقي والثقافي والاجتماعي التي تعتمده الدولة الاستعمارية في سياستها، ما استدعى هجرة الجزائريين إلى الجامعات الفرنسية بحثا عن ظروف دراسية ملائمة، وذلك لتكوين نخبة فكرية في المهجر ويتعلّمون شيء يمكنهم من الحصول على وظيفة محترمة بعد أن استحال توفيرها في الجزائر.

2- تقييم الوضع العام لسياسة التعليم في الجزائر: لقد طبّق الجهل على ربوع البلاد من أقصاها إلى أقصاها. ولم تقم الإدارة بأية محاولة خلال عشرين سنة في مجال التعليم، وفشلت مساعي "جول فيري" الرامية إلى توسيع نشر مدارس إدماجية

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

مفرنسة بين الأهالي في سنة 1892، وكسب المستوطنون المعركة بإقامة منظومة للتعليم الابتدائي الخاص بالأهالي يتوّج بالشهادة الابتدائية الأهلية. ورتّب التعليم الابتدائي في ثلاثة مستويات: التحضيري، الطور الابتدائي الأول والطور المتوسط.

غير أن عيوب هذا التعليم هو أنّ كل مستوى لا يتواصل مع المستوى الذي يليه. فالمدرسة التحضيرية تقام في مكان بعيد عن مدرسة الطور الأول بعدة كيلومترات، بحيث يتعذّر على الطفل مواصلة تعليمه الابتدائي من جهة، ومن جهة أخرى فإن إغراق المناهج بمواد (عملية) في هذا السن المبكّرة، بيّنت التجربة أنه كان مضيعة للوقت وجهدا ضائعا لا طائل من ورائه. وتبيّن الإحصائيات أن عدد الأطفال المتمدرسين عند نهاية القرن 19 هو 23188 تلميذ وتلميذة، و86 طالب في التعليم الثانوي، وطالبين فقط في التعليم العالي (الحقوق والطب). في حين بلغ عدد الذين حصلوا على شهادة البكالوريا 29 طالب بين سنتي (1881-1910) إذن حصيلة تعليم الجزائريين للعام الدراسي (1830-1929) بعد قرن من الاحتلال، هي عدد المدارس الخاصة بالأهالي في الجزائر كلها 225 مدرسة، منها 132 مدرسة بقسم واحد و45 مدرسة بقسمين، ومابين3-4 قسم 22 مدرسة، وأكثر من أربعة أقسام 13 مدرسة، ومدرستين فقط بعشرة أقسام. بلغ عدد الأطفال المتم درسين في المرحلة الابتدائية بما فيهم المسجّلون في الأقسام الخاصة بالأهالي التابعة للمدارس الأوربية 38109 تلميذ. بينما الأطفال الذين هم في سن الدراسة عند هذا التاريخ يقدّر بنحو مليون وثمانين ألف طفل أي ما يزيد عن 3,5 %، في حين أن عدد الطلبة في التعليم الثانوي 725 طالب وفي التعليم العالي 77 طالب، موزعين على التخصّصات التالية: 07 طلبة في العلوم، 15 طالب في الحقوق، 33 طالبا في الآداب[30].

وعلى أثر هذا التميز الفادح بين الطلبة الجزائريين والفرنسيين في ميدان التعليم، لجات جمعية العلماء والحركة التعليمية لمقاطعة فرنسا وتقييم الوضع التعليمي.

ISSN: 2352-975X ——— EISSN: 2588-2368

أ- القطيعة مع الحكومة الفرنسية: لقد أدت بعض إجراءات جمعية العلماء إلى التصلب في موقفها، وكان مرسوم 08 مارس 1938 يهدف إلى تعليم اللغة العربية، قصد إخضاع الجزائر إلى القانون العام وقد دعت الجمعية الشعب إلى الانضمام إليها لمحاربة هذا الإجراء التعسفي بكل الوسائل القانونية ونددت كل الجمعيات والصحافة المسلمة بالمساس باللغة العربية والدين الإسلامي. وقد وصفت جريدة (الدفاع) هذا المرسوم (بظهير بربري جديد) وهي أداة قمع رهيبة في أيدي خصوم لغتنا. وسجلت الجمعية الاضطهاد المسلط على حرية تعليم الدين واللغة العربية، وقد تم طرح قضية الديانة الإسلامية في إطارها الشامل لتهدئة النفوس والضمير، وكذا الفصل بين الدولة والكنيسة بصفة شاملة عن الدين الإسلامي. لكن المشكل ظل معلقا، لأن هذا المرسوم يهدف أساسا إلى تحطيم الإسلام ولغته، وأن غلق المداس في بعض المدن والأحياء كان البداية لغلق كل المدارس الأخرى، وأن رخص التعليم الممنوحة لأساتذة لا ينتمون لجمعية العلماء ليس لها من هدف غير ذلك المذكور سابقا[31].

وقد كتبت البصائر تصف، بل تفضح سياسة الاستعمار تجاه الحركة التعليمية في منطقة القبائل الصغرى (اقبو)، محاكمة محمد الطاهر الأطرش، المعلم بمدرسة "ايغيل علي" وإصدار الحكم عليه بتغريم 1200 فرنك، بتهمة فتح مدرسة قرآنية بدون رخصة، بل تعدت ذلك إلى دور جديد من أدوار الاضطهاد والتنكيل. وهكذا أغلقت السلطات الفرنسية سنة 1933 مدارس العلماء المصلحين في كل من تلمسان وسيدي بلعباس وطردت معلميها.

كما أغلقت أبواب المساجد في أوجه دعاة الإصلاح في هذه المنطقة ومدينة الجزائر، حيث يوجد الشيخ الطيب العقبي المعادي لفرنسا، فاتهم بأنه وهابي المذهب، وقد أثارت هذه الإجراءات التعسفية موجة من السخط، أدت في النهاية إلى قيام مظاهرات عامة معادية لتدخل السلطات الفرنسية في شؤون الدين الإسلامي. وهنا استنكر ابن باديس القرار المتضمن غلق المساجد والمدارس في

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

خطبته بنادي الترقي بالعاصمة، ولم تهدأ المظاهرات حتى وعدت السلطات الفرنسية بالسماح للعقبي باستئناف دروسه ويعتبر المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في الجزائر سنة 1936 مناسبة ثمينة مكنت المصلحين من شرح أهدافهم الثقافية والسياسية.[32]

ب- القطيعة تقييم الوضع التعليمي: أمّا ما يمكن قوله في تقييم الوضع التعليمي، فإنه لم يكن من السهل وصفه أمام استمرار المعارضة الأوروبية الرسمية والشعبية ضده، واتّسمت حركة تعليم الجزائريين بتطور بطيء وفقا للسياسة "التجهيلية" التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية في تعليم الأطفال. وقد علّق مدير التربية والتعليم في الجزائر سنة 1914 قائلا: "يجب 200 سنة للوصول إلى تعليم كافة الأطفال الجزائريين".

وهذا لا شك يبرهن على مدى تجاهل الإدارة الفرنسية للتعليم الجزائري، بالرغم من مرور قرن كامل من الاحتلال. ففي سنة 1909 ومن مجموع 730 ألف طفل في سن الدراسة كان عدد المتمدرسين حوالي 32517؛ أي بمعدل 4,5 % فقط. وكان عدد تلاميذ في سنة (1912-1913) في المدارس والأقسام الابتدائية الخاصة بالجزائريين حوالي 37677 ذكورا و2,348 إناث أي مجموع 40025 تلميذ. إضافة إلى 7309 تلميذا في الأقسام التابعة للمدارس الأوروبية ما مجموعه 45550 تلميذ يتلقّون التعليم الفرنسي في المدرسة الابتدائية، ومنذ سنة 1900 إلى 1911 كان معدل الزيادة السنوي حوالي 1436 تلميذ، في حين كان حوالي 1166 تلميذ ما بين (1890-1900). والملاحظ أن الفرق بين الفترتين جد قليل بالرغم من اتساع مدّتها الزمنية. ففي سنة 1914 لم يمس التعليم الفرنسي إلا أعدادا قليلة من الأطفال الجزائريين لا يتناسب أطلاقا مع عددهم، فكان عددهم حوالي 48000 تلميذ أي (تلميذ واحد لكل 98 ساكنا) منهم 78% ذكور. وهكذا كانت نسبة التعليم في سنة 1914، وبعد قرن من الاحتلال تقريبا 5% فقط من مجموع التلاميذ الجزائريين في التعليم الابتدائي كان 13 %[33].

ISSN: 2352-975X ——— EISSN: 2588-2368

وإليكم فيما يلي تطور التلاميذ والمدارس والأقسام[34] في هذه الفترة؛ أي بعد 1908.

السنـــــة	التلاميـــــذ	المـــدارس	الأقسام
1907	-	272	575
1908	36,013	299	640
1909	38,366	316	667
1910	40,778	362	727
1911	42,614	390	766
1912	44,779	433	825
1913	46,327	468	888

وحسب هذا التطوّر البطيء لم يسجّل إلا 52 قسما جديدا خلافا لما جاء به المشرّع التعليمي، الذي طالب بتأسيس 82 قسما جديدا لكل سنة. وحتى سنة 1954 كانت نسبة المتعلمين الجزائريين عديمة المعنى حيث بلغت 11% فقط. وإذا كان التعليم الابتدائي بهذه الصورة، فكيف كان يا ترى التعليم الثانوي والعالي والإسلامي؟

خاتمـة:

إن التعليم الذي تقصده فرنسا كان فرنسيا بحتا، لأنها قضت على التعليم العربي ونفت المعلّمين الجزائريين واستولت على أملاك الأوقاف المغذي الرئيسي للتعليم. فضعف مستواه العربي وتقلّص مجال انتشاره. وأصبحت السلطات الفرنسية هي التي تختار المدرّسين والموظفين الأقل خطرا على نفوذها لتحقيق أغراضها في الجزائر. وكان نصيب اللغة العربية من التعليم الفرنسي منعدما. فعمدت الإدارة الفرنسية إلى محوها واعتبارها لغة اجنبيه ميّتة ولن تصل إلى لغة الحضارة. واعتبر فرنسي والجزائر أن تعليم اللغة العربية بين الجزائريين وانتشارها في الوسط الجماهيري يؤكد تعرّض نفوذ الأوروبيين للخطر.

على الرغم من أن مرسوم 1883 قد نص على إعطاء التعليم باللغتين الفرنسية

والعربية في المدارس الابتدائية- الجزائرية، لتفادي غضب الجزائريين حيال المدرسة "الفرنسية العلمانية" إلا أن هذا المطلب لم يتحقّق إطلاقا. وظلّ التعليم الابتدائي يعطى باللغة الفرنسية وحدها. ولمّا تم وضع البرامج الدراسية الخاصة بالمدارس الجزائرية خصّصت برامج سنة 1898 للغة العربية ساعتين ونصف أسبوعيا في التعليم الابتدائي فقط.

واشتدّت معارضة الأوربيين لتعليم اللغة العربية حتى في المدارس الحكومية، لأن المؤسسات التعليمية الأخيرة كانت تهدف إلى تكوين موظفين تحت رقابة وإشراف الإدارة الفرنسية نفسها. وكان دور الموظفين الجدد الذين صنعتهم المدرسة الفرنسية سواء في القضاء أو الدين الإسلامي أو في فروع الإدارة هو موازيا لتأثير لنفوذ الزوايا، وإعفاء الشباب الجزائري من تربية صحّية بعيدة عن الأمور السياسية.

هكذا ظلت الحكومة الفرنسية تسعى على أرض الجزائر إلى شلّ العزائم ورفض مطالب الجزائريين، فهذا (شارل كولومب) يسعى كالأفعى بين صفوف المساكين لمنعهم من التعليم العربي وتطبيق سياسة التفقير والتجهيل، وفصلهم عن العالم العربي ولم يسمح بتعليم الفرنسية إلا بقدر ما يحتاج إليه من أعوان له. وتدلّنا إحصائيات فرنسا المنشورة سنة 1955: (أن نسبة الأمية في الجزائر سنة 1954 بلغت 94% بين الرجال و96% من النساء). علما أن والي الجزائر كان قد أصدر في 1933/02/16 منشورا هاجم فيه جمعية العلماء المسلمين واعتبر أعضائها مشوّشين يعملون لمصلحة الجامعة العربية.

وأخيرا نقول، أنه بفضل مجهودات المهاجرين والتنسيق مع إخوانهم في الداخل، تمكنت الجزائر من ضرب فرنسا وتخريب اقتصادها، وإضعاف ميزانيتها وشلّ اقتصادها، بسبب نفقاتها الباهظة والخسائر التي تكبّدتها، وهذا الشيء كان له الأثر البالغ في التعجيل بالمفاوضات واستقلال الجزائر.

وختاما لهذه الورقة البحثية نصل إلى صياغة **النتائج** التالية:

ISSN: 2352-975X ——— EISSN: 2588-2368

- أن المدمر الفرنسي وأن نجح في كثير من الأمور، إلا أنه لم ينجح في جلب الجزائريين لمنحهم الجنسية الفرنسية إلا لـ 1839 جزائري من أصل 756489 جزائري.

- أن العقيدة الإسلامية للمسلم الجزائري قد لعبت دورا فعالا في رفضه لكل ما هو فرنسي.

- بالرغم من الدور الذي لعبته السياسة الفرنسية في تحطيم المستوى التعليمي وانتشار الأمية والدفع بالأدمغة للهجرة الخارجية، إلا أن الجزائريين تمسكوا بالحصول على أي علم لائق داخل الوطن.

- رغم أن عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4-5 سنة، إلا أنه لم يتحصل منهم على شيء من التعليم الابتدائي إلا 307100 جزائري فقط.

- تتسم حركة تعليم الأطفال الجزائريين في الابتدائي بتطور بطيء جدا ولم تتعدى نسبة 5% بعد قرن من الزمن وحتى سنة 1954 لم تتجاوز نسبة 11% وفقا للسياسة التجهيلية، حيث صرح مدير التربية والتعليم قائلا: "يجب 200 سنة للوصول إلى تعليم كافة الأطفال الجزائريين".

- إن تطبيق سياسة التفقير والتجهيل من قبل "شارل كولومب" من نسبة الأمية سنة 1954 إلى 94 % رجال 96 % نساء.

- إن مجهودات المهاجرين والتنسيق مع إخوانهم قد مكن الجزائريين من ضرب فرنسا وتخريب اقتصادها وإضعاف ميزانيتها، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في التعجيل بالمفاوضات واستقلال الجزائر.

الهوامش والمراجع:

*كلمة المسيد " *mcid*"، تحريف بربري لكلمة مسجد أو الجامع، وتمييز لها لتباين المقصد بين المسجد الذي هو محل الصلاة، والمسيد الذي هو محل التعليم. عثمان الكلعاك، مراكز الثقافة في المغرب من القرن 16الى القرن19م، معهد الدراسات العالية، 1958، ص66.

(1)- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص.223

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

(2)- سعد الدين بن أبي شنب، النهضة العربية في الجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر هجرين مجلة كلية الأدب، العدد1، السنة الأولى 1964، ص39.

(3)- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1900)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007 ص213.

(4)- جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830- 1960)، ص ص101، 102.

(5)- Poulard.M. L'enseignement pour les indigènes en Algérie p: 84.

(6)- l'amicale des anciens instituteurs des enseignants se souviennent (1830-1962) p:33

(7)- Mourlan. P: législation et réglementation de l'enseignement primaire publique des indigènes en Algérie, p: 33.

(8)- عبد القادر حل وش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر2013، ص ص 40، 41.

(9)- عبد القادر حل وش، مرجع سابق، ص ص41، 50.

(10)- اجرون. ش. تاريخ الجزائر المعاصرة. ترجمة عيشة عصفور، سلسلة ماذا اعرف؟ ص 36.

(11)- Colomma. F. les instituteurs algériens de (1883-1939), p: 30

(12)- ايفون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة- (المدارس والممارسات الطبية والدين1830-1880)، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005، ص ص 135، 139.

(13)- حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تقديم وتعريب (محمد العربي الزبيري)، الجزائر 1975، ص 283.

(14)- خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1871- 1883)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 213، ص ص 115 116.

(15)- خديجة بقطا ش، المرجع السابق، ص 149.

(16)- عبد القادر حل وش، المرجع السابق، ص ص 96، 100.

(17)- Aggeron ch.r.les Algerians musulmans…..ibid, p470.

(18)- عبد القادر حلوش، نفس المرجع السابق، ص ص 96، 100.

(19)- ايفون توران، المرجع السابق، ص ص32، 45.

(20)- عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص ص160، 161.

(21)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص 162، 161.

(22)- Documents Algériens. Série politique.1947, p30.

(23)- - Documents Algériens. Série politique, 1947, p: 30

(24)- الطاهر فضلاء، التعليم الديني الإسلامي في الجزائر من الاحتلال حتى الاستقلال، جريدة العصر، العدد 32، السنة 01، 15 نوفمبر 1981ص 37.

(25)- أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، معهد البحوث والدراسات العربية، السنة 1975، ص 100.

(26)- محمد بوسلطان، حمان بكاي، القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص122.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

[27]- مليكة قليل، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900- 1939)، مذكرة ماجيستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر2002، ص64.

[28]- حميدة ابتسام، المهاجرون الجزائريون بفرنسا ونشاطهم تجاه الثورة الجزائرية (1954- 1962)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر2013

[29]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار العربي الإسلامي، بيروت، لبنان 1997، ص161.

[30]- جمال قنان، التعليم الأهالي في الجزائر في عهد الاستعمار (دراسات في التاريخ المعاصر)، المجلد السادس، منشورات وزرة المجاهدين، الجزائر 2009 صص307، 308.

[31]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة امحمد بن البار، ج1 (1919-1939)، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص ص 834، 835.

[32]- يسلي مقران، الحركة الدينية الإصلاحية في منطقة القبائل (1920- 1945)، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر2007، ص ص 220، 221.

[33]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص 229، 233.

[33]- *Documents Algériens. Serie politique. N13, p34.*

[34]- *Documents Algériens. Serie politique. N13, p34.*

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X